الوجودان العنصريان المتوازيان ٢

اسرائيل وجنوب افريقيا والعالم الثالث

في العدد السابق من « الهدف » الجزء الاول من الدراسة التي اعدتها « لجنة منظمة مادبسون حول جنوب افريقيا » عن الكيانين العنصريين في كل من اسرائيل وجنوب افريقيا ، وشمل مقارنة في سياسة الاضطهاد الملازمة لمثل هذين الكيانين ، وطرق ووسائل هذه السياسة ، كما شمل مقارنة الخطوط المتوازية للعنصرية فيهما انطلاقا من تعريف كل منهما لـ « من هو الابيض ـ من هو اليهودي ؟ » وفي هذا الجزء الثاني والاخير يبحث عن اسرائيل وجنوب افريقيا ودورهما في العالم الثالث ، وعن التعاون الحتمي بينها كمحاور غربية امامية وادوات لقوى الاستعمار الجديد . وفيما يلي ترجمة نص الجزء الثاني تحت عنوان « اسرائيل ، جنوب افريقيا والعالم الثالث »

١ ـ اسرائيل ، جنوب افريقيا وجيرانهما

ـ مراعم « القلاع الديمقراطية »

ان التصنيف الثاني في المقارنة له اهميته آنية بالنسبة لهؤلاء مالذين ليسوا من جنوب افريقيا او من اسرائيل . وهذا هو التوازي الذي يتعدى الحدود القومية ، العلاقة بين اسرائيل والدول العربية المجاورة لها من جهة، بالمقارنة مع العلاقة بين جنوب افريقيا وافريقيا السوداء «المسفلة» من جهة اخرى .

ان كلا من اسرائيل وجنوب افريقيا تتبعان سياسة اضطهاد نحو السكان الاصليين في بلديهما ومع ذلك فكلتاهما تؤكدان سيرهما في الطريق نحو اقامة علاقات ودية مع الدول المناخية لهما ، وسكانها من الافريقيين السود من جهة ، ومن العرب من جهة اخرى . وعندما يخاطر هذه الدول المبادرة الشك باهداف جنوب افريقيا واسرائيل، او تسمح بمقاومة حركات التحرير لهما ، فان هذه الدول تتعرض للهجوم والقصف وللغارات التي تستهدف حملها راكعة الى (طاولة السلام)

ان انطلاق غارات القصف الاسرائيلية اليومية فوق قناة السويس ، تثير تشابها مالوفا بالغارات الامريكية اليومية فوق فيتنام . وما له اهمية كبيرة لموضوع هذه الدراسة ان رئيس الوزراء فورستر ، عندما اطلق تهديدات محددة ضد زامبيا وبانوانيا ، اشار الى اسرائيل كنموذج للتكنيكات التي قد تتبناها جنوب افريقيا ضد جيرانها .

لقد نجحت كل من اسرائيل وجنوب افريقيا ، في ابراز صورتهما العامة كاجزاء مكملة للغرب . وقد اعتمد بقاؤهما في ظروفهما الحالية ، التي هي من صنع ايديهم ، على المحافظة على هذه الصورة ، بينما تمارسان اكثر السياسات اللاديمقراطية تجاه السكان الاصليين في بلديهما وبالنتيجة ، فان مصيرهما الان مرتبط ارتباطا لا ينفصم واهداف الغرب ، التي تعرض بصورة متزايدة للتحدي ، وذلك عن طريق حروب تحرير ناجحة في اجزاء اخرى من العالم الثالث ، ومن طرق سياسات جديدة ناشئة في داخل المغرب.

ـ راس حمر ساحلي غربي

في العالم الثالث :

على الجبهة السياسية يتم البحث عن حلفاء على اساس مصالح مشتركة : البرتغال في سعيها من اجل الاحتفاظ بمستعمراتها الافريقية ، والولايات المتحدة الملهفة لدعم اي شكل من اشكال معاداة الشيوعية ، متحالفان تحالفا وثيقا مع جنوب افريقيا ، واسرائيل جزء نامي من «الغرب المتطور » ، تقوي اعتماد العرب على الدول الاشتراكية من اجل المساعدة العسكرية ، رغم انهم ما زالوا خاضعين للقوة الاقتصادية الامريكية في المنطقة .

٢ ـ التعاون بين اسرائيل وجنوب افريقيا

ـ اقتصاديا : فان افضل مثال على الشراكة بين اسرائيل وجنوب افريقيا هي بطوسر الماس المصقول ، اكبر مادة تصدير لاسرائيل . فقد شكل تصدير الماس في عام ١٩٦٨ ، ٢٤،٤٢٪ من مجمل صادرات اسرائيل (بقيمة ٢٣٥ مليون دولار ، من مجموع قيمة الصادرات البالغة ٦٨٥ مليون دولار) ، هذا بينما جنوب افريقيا وجنوب غربي افريقيا ، هما اكبر مصدرين للماس في العالم . ان ما تشتريه اسرائيل من الماس الخام من جنوب افريقيا (وبسهله وسطاء كارتيلات لندن) تصل قيمته الى ١٧٠ مليون دولار في السنة . وبالتالي فان جنوب افريقيا هي الشريك التجاري الاول لاسرائيل . كما ان انتاج اسرائيل من الماس ، وهي ثاني منتجة للماس في السوق العالمي بعد بلجيكا ، يجد اكبر سوق للتصريف في الولايات المتحدة الامريكية .

ب ـ المجتمع اليهودي في جنوب افريقيا ، واسرائيل : ان التناقض السياسي الظاهر ليس واضحا بالدرجة التي يتضح فيها داخل جنوب افريقيا نفسها . فخلال الحرب العالمية الثانية كان المجتمع اليهودي في جنوب افريقيا ضد الموقف الموالي للنازية الذي وقفه الحزب القومي الجنوب افريقي ـ وهذا امر مفهوم ـ ومن بين زعماءه كان هنريك فيروورد وجون فورستر ، وهذا الاخير ، الذي هو حاليا رئيس الوزراء ، اعتقل خلال الحرب من قبل حكومة جنوب افريقيا في عام ١٩٤٢ ، اعلن موقفه كالتالي :

ـ « نحن نرمز الى القومية المسيحية التي هي حليفة الاشتراكية القومية .. في ايطاليا تسمى الفاشية ، في المانيا ، الاشتراكية القومية ، وفي جنوب افريقيا : القومية المسيحية » .

كانت جنوب افريقيا البلد الوحيد في منظمة الكومنولث ، التي منحت تأييدا رسميا للنازيين بعد الحرب . وكان فورستر الوحيد من عدد من زعماء الحزب القومي ، الذي وصل الى مناصب عليا في السلطة . وهذه الظاهرة فقط شجعت صمت عدد من الافراد اليهود الذين لهم سجلا شريفا في مقاومة التمييز العنصري في جنوب افريقيا (الابارتايد) . وباسم البقاء ، يبنى اليهود في جنوب افريقيا سياسة « عدم الدخل » ، رغم ان بعض الافراد ما زالوا متمسكين بمواقفهم . ويوضح هنري كانسو، محرر « زاموبيست ريكورد » الناطقة بلسان الحركة الصهيونية في جنوب افريقيا ، موقف اليهود عندما يقول : « انك لا تستطيع للوهلة الاولى ، ان تطالب بحق اليهود بسلطة سياسية وسيادة في واحدة من زوايا الارض (اسرائيل) كما يفعل الصهيونيون الجنوب افريقيين المتحمسين ، ثم توافق في الوهلة الثانية ، على مواقف تسمى لان تحرم اثناء البورز (الجنوب افريقيين من اصل هولندي) من حق اكتساب بصعوبة .. »

وهكذا فان الصهيونية بالتعاون مع الناوئين الكلاسيكيين للهودية على اليمين ، قد اجبرت يهود جنوب افريقيا على الاختيار بين تفليدهم العميق الجذور بالعدالة ، وبين « الواقعية السياسية » . وليس هناك ما يبعث على الدهشة في انه بعد انشاء دولة اسرائيل في ١٩٤٨ ، قام حلف اساسه المعاملة بالمثل : اليهود في جنوب افريقيا سيؤيدون الحكومة ، التي سؤيد بدورها اسرائيل .

٣ ـ اسرائيل وجنوب افريقيا كادوات للغرب

ا ـ من الناحية الاقتصادية : من المهم ان نسجل بان شكل تجارة اسرائيل مع الدول الافريقية يتبع النموذج الاستعماري، فالمواد الخام تبادل بالسلع المصنعة . والعرفان بالجميل يظهر عادة في عمليات التصويت في الامم المتحدة عندما تبرز قضايا تتعلق بالشرق الاوسط .

لقد انحت النخبة الحاكمة في اسرائيل وجنوب افريقيا بنيات الراسمالية الدولية .

ان النمو الاقتصادي الاستثنائي في هذه الدول يعتمد بشكل واسع على استغلال العمال في جنوب افريقيا ، وارتفاع مستوى المعيشة في الدول المصنعة ، والنمو المغاربي في سوق الكماليات . وقد شجع دعم الولايات المتحدة لاقتصادها ، التوسع الاسرائيلي والجنوب افريقي .

وفي دراستها بعنوان « دافيد وجوليات يتعاونان في افريقيا » ، اظهرت جماعة الابحاث الافريقية ان الاستثمارات المتحدة بين ١٩٥١ و ١٩٦٢ ، اعطت اسرائيل ١٥ مليون دولار لتنفقها على برامج المساعدات ، وهدفها الرئيسي من ذلك بناء شبكة يمكن بواسطتها تصدير الخبرات الامريكية بواسطة المواطنين الاسرائيليين ، الى دول العالم الثالث . وهذا الذي يسمى « تكنيك العالم الثالث » غير مصدق رسميا فيما يتعلق بجنوب افريقيا .

(حاشية : في عام ١٩٦٣ بلغت قيمة الصادرات الاسرائيلية الى البلدان الافريقية ١١٤٦ مليون دولار ، وارتفع الرقم في عام ١٩٦٩ الى ٢٤٠٢ مليون دولار . وتضاعفت الصادرات ٣ مرات في ست سنوات . وارتفعت الواردات من ٢٧٠٢ مليون دولار في عام ١٩٦٥ ، الى ٣٧٠٢ مليون دولار في ١٩٦٩ (فيما عدا مشتريات الماس من جنوب افريقيا) . وبعطي البيان التالي تفاصيل التجارة الافريقية ـ الاسرائيلية في عام ١٩٦٨ :

البلد	الصادرات	الواردات
المجموع لكل افريقيا	٢٧٠٩٤٥	٢٠٠٩٣٩
جنوب افريقيا	٥٤٦٦٠	٥٤٣٩
الحبشة	٤٠٩٥٢	٥٠٧٥
اوغندا	٣٥٨٠	١١٨١٥
كينيا	٢٥٦٠٢	١٠١٧٩
نيجيريا	٢٤١٢٠	١٤
غانا	١٠٩٩٩	١١٨٣٥
زامبيا	١٠٧٩١	٢١
ساحل العاج	١٠٢٧٥	٢١٨١٨
تانزانيا	١٠١٥٦	٤٢٥
كونغو برازافيل	٦٨٩	١٠١٧٠

ومع ذلك فعندما كادت جنوب افريقيا ان تطرد بعد مجزرة شاربفيل في عام ١٩٦٠ ، كانت الولايات المتحدة هي المنقذ الذي قدم بواسطة كونسورتيوم من المصارف الامريكية ، قرضا طويل الاجل وعائده منخفضة .

والاستثمارات الامريكية في جنوب افريقيا تقدي وتؤازر مساعي النظام العنصري للحفاظ على مورد اليد العاملة الرخيصة ، وتوسيع سوق جنوب افريقيا ، الافريقية ، لذا ، فان الشركات الامريكية بمساعدتها للمحافظة على معدل منخفض للاستهلاك المحلي . الاجور المنخفضة للسود في شركات السيارات وفروعها) تشارك في سياسات الاضطهاد الجنوب افريقية .

وهذا الاضطهاد بالذات ، وربطة جنوب افريقيا بالمحافظة على الوقوف الابيض هو الذي يمهد بدخول الولايات المتحدة في « فيتنامات » في افريقيا ، لان الحاجة الى زيادة الصادرات الصناعية الجنوب افريقية الى الدول الافريقية (وحاليا فان ٧٢٤٪ من هذه الصادرات تذهب الى الدول الافريقية) تتطلب ان تتحسن العلاقات بين جنوب افريقيا والدول الافريقية ، وهذا بدوره سيوسع سوق صادرات جنوب افريقيا ، ويبطل التأييد الافريقي لحركات التحرر .

ب ـ عسكريا : والناحية العسكرية من هذه الدراسة المقارنة ترتبط ارتباطا وثيقا بالظروف الموازنة السياسية والاقتصادية . ان الطبيعة الحكم النتوكولونيالية الافريقية ، بعيدة عن حركات التحرر الوطني في افريقيا الجنوبية ، كبعد بعض الحكومات العربية عن حركات التحرر الفلسطينية . اولئك يتساهلون بشكل متزايد تجاه المسيز العنصري في جنوب افريقيا، بينما هؤلاء هم عقبة رئيسية امام جبهة عربية موحدة ضد اسرائيل . ان غرب الحكومات من شعوبها تزيد اعتمادها على مصادر الدعم الخارجي ، وهنا تقدم كل من اسرائيل وجنوب افريقيا اكثر خدماتهما المباشرة والفعالة للثورة المضادة في افريقيا .

(حاشية : ان جنوب افريقيا لها وتزود جيش اللاوي بالسلاح والمستشارين للمساعدة في قمع المعارضة الوطنية . وبالمقابل منحت حكومة بانداً الجنسية لجميع افريقيا حق انشاء قاعدة عسكرية في لبنا

لتطلق منها لقصف مواقع جيش التحرير وهناك قوات جنوب افريقية صغيرة في زمبابوي والموزامبيق ، بينما تقوم طائرات السلاح الجوي الجنوب افريقي بقصف القرى في انغولا . وقد كانت المساعدة الافريقية كما كانت الاموال والاسلحة والمستشارين الامريكيين ، عوامل اساسية في هزيمة الثورة الاجتماعية الكونغولية في ١٩٦٣ ـ ١٩٦٦ . وفي الحبشة قاد الاسرائيليون بين ١٩٦٠ و ١٩٦٦ ، عمليات مكافحة حرب العصابات ضد جبهة التحرير الارتيرية وضد الشيفتاس الكنتين . وفي عام ١٩٦١ كشفت صحيفة الاوبزرفر اللندنية النقاب عن ان القوات البرتغالية التي تقاتل حركة تحرير انغولا ، تستعمل السلاح الاسرائيلي . واخيرا ، في الشاد ، قبل ٢ من المستشارين الاسرائيليين في عمليات عسكرية ضد قوات التحرير الوطنية في عام ١٩٦٧) .

وهكذا بالضبط ، ناخذ الحروب الداخلية الطابع الدولي . في فيتنام كان على دبسم والمجتمع الكاثوليكي (في فيتنام الجنوبية) الاعتماد على المساعدة العسكرية الاجنبية ، لخنق السخط الفلاحي . وراحت هذه المساعدة تنمو مع مصاعب اقتصادية متعاظمة ، وفي النهاية انحدرت فيتنام الجنوبية الى درك المستعمرة الاستراتيجية للولايات المتحدة الامريكية . وقد قال الناطقون الامريكيون ، امثال جورج بول نائب وزير الدولة السابق ، من الاهمية الاستراتيجية لاسرائيل كمخفر غربي فريد في جزء غني ، ولكن احتمالها ، غير ودي ، من العالم الذي يجب على الولايات المتحدة السيطرة عليه اذا كان للدول المعادية للشيوعية ان تضمن لنفسها موردا رخيصا من النفط .

(حاشية : رغم ان القنبلة المقدمة تجعل الغرب اقل اعتمادا من قبل على المواد الخام من العالم الثالث ، فان النفط هو الشواذ الرئيسي ، وهو ضرورة اساسية في المستقبل المنظور . ان في الشرق العالم ، و ٧٠٪ من احتياطي « العالم الحر » من النفط (نيويورك تايمز ، ٢١ حزيران ١٩٧٠) .

ويمكن بنفس القدر ان يطبق ما يقال عن حقول النفط في الموسط والشرق الاوسط ، على افريقيا الجنوبية الغنية بالمعادن ومسالة البطرة على البحار المحيطة بهذا الجزء من القارة الافريقية . والبيض في جنوب افريقيا ، كاسرائيل، لم يفدوا ادراكهم لموقعهم الاستراتيجي فيما يسمى بالحرب الباردة .

٤ ـ عملية الاستيلاء على الارض : التوازي التاريخي

ان الطرق التي لجا اليها البوير والانكليز للاستيلاء على الارض ، في افريقيا تشبه عمليات شراء الارض ، من قبل العملاء اليهود للمنظمة الصهيونية العالمية . اما تعريف القانون للغائب فهو انه اي مواطن ترك مكان سكنه بين ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧ ، ويوم الغاء حالة الطوارىء :

١ ـ الى مكان خارج فلسطين ، قبل ١ ايلول ١٩٤٨ خارج حدود ارض اسرائيل .

٢ ـ الى مكان داخل حدود ارض اسرائيل ، ولكنه كان محتلا في ذلك الوقت من قبل قوات معادية (عربية) .

فبموجب هذا القانون ، ان الذين تركوا قراهم او طردوا منها من قبل الاسرائيليين ، حتى ولو ظلوا انذاك في مناطق تقع تحت السيطرة الاسرائيلية ، منعوا من العودة الى قراهم ، وتم الاستيلاء على اراضيهم . والنقطة الهامة في هذا القانون هي ان القانون ذو مفعول رجعي يعود الى عام ١٩٤٧ ، رغم انه مؤرخ في عام ١٩٥٠ .

ومن بين قوانين الطوارىء التي اعلنها وزير الدفاع في عام ١٩٤٩ كان « بنود الطوارىء لاستعمال الاراضي غير المزروعة » ، الذي مكن وزير الزراعة من الاستيلاء على الارض غير المزروعة والتاكد من انها ستزرع « في الحالات التي لا يقتنع فيها الوزير بان مالك الارض قد بدا او سيبدا بزرعها ، او سيزرعها » . وفلائل هم الذين يعرفون بان الحكومة الاسرائيلية كانت تعمل على اساس قوانين الطوارىء منذ عام ١٩٤٧ حتى اواسط الستينات . ومن بين تشريعات الطوارىء ، تشريعات من مخلفات عهد الانتداب البريطاني في فلسطين ، سبقت انشاء دولة اسرائيل .

ان تطبيق قانون المصادرة / الاستيلاء ، يعمل على الشكل التالي : وزير الدفاع يعلن منطقة معينة « منطقة مغلقة » او « منطقة امنية » ، فصبح الدخول اليها دون تصريح خطي من الحاكم العسكري جريمة امنية خطيرة و « لاسباب تعلق بامن الدولة » ، لم يعط الملاك في مثل هذه المناطق تصريحا باشغال ارضهم فيها ، ومن ثم اعلنت هذه الاراضي ، اراض « غير مزروعة » وهذا يمكن الوزير لان يتاكد من انها ستزرع . ويمكن من ان يشغل بنفسه عملا فيها ، او ان يصرح لطرف اخر بزراعتها (وعادة يكون كيبوتز مجاور) . وفيما بعد تحول الارض الى ملكية للدولة . وبقدر ان حوالي مليون دونم من الارض تم الاستيلاء عليها بهذا الشكل ، من العرب الذين يعيشون في اسرائيل ، بعد وقت قصير من اعلان انشاء دولة اسرائيل في ١٩٤٨ .

وورد تأكيدا على سياسة المصادرة / الاستيلاء هذه في التقرير الذي نشرته لجنة الوفيق لفلسطين التابعة للامم المتحدة في عام ١٩٥١ . وكان تقدير اللجنة ان اكثر من ٨٠٪ من مجمل مساحة اسرائيل (انذاك) واكثر من ثلثي الاراضي فيها الصالحة للزراعة ، كانت ملكا للاجئين العرب الذين منعوا من العودة الى وطنهم . والسياسة ذاتها ما زالت مبيعة منذ حزيران ١٩٦٧ . واكد راديو اسرائيل في عام ١٩٦٨ ان الحكومة الاسرائيلية قد صادرت حوالي ٣٠٠ هكتار في القدس الشرقية (العربية) لاسكان حوالي ٧ الاف عائلة يهودية فيها .

وكانت عملية تجريد الافريقيين من ارضهم اسهل ، بواسطة قانون الاراضي الصادر في عام ١٩١٣ . لقد استغل الافريقيون في يوم من الايام ، ليجدوا انفسهم عمالا بالاجرة على الارض التي كانت ملكهم ، واصبحوا اقل من ١٣٪ (١٣٠٧٪) من مساحة البلاد لتصبح بمثابة معسكرات عمل تدعى ... « بانتو ستانيو المستقبل » التي لا يملكها الافريقيون ، بل يسمح لهم باستغلالها فقط . لقد جردت القوانين الافريقيين من الارض والحرية بين ليلة وضحاها. ودمرت التعديلات العديدة لقانون مناطق الحجم، اقتصاديا ، عددا من المتحدرين من اصل هندي .

ان اعلان الـ ١٠٪ في بانتو ستانو الراسكاي كان قرار بوتالساري اعلن حالة الطوارىء منذ عام ١٩٦٠ الى اليوم . فقد كبح العمل والتنظم السياسي ، بواسطة تحريم عقد الاجتماعات وبمضايقة الافراد المحرومين من حضور الاجتماعات والكلم فيها ، وبالاعتقال ، بالترحيل وبالاعتقال المنزلي . وفوق كل هذا هناك قوانين وحشية وقسرة تقع تحت عنوان « قانون قمع الشيوعية » الصادر في عام ١٩٥٠ ، والتعديلات اللاحقة له .

وازاء مثل هذا القمع الامباطي الصارخ للارض ، فان المجمع الدولي عاجز عن القيام بعمل فعال . لقد كانت كل من فلسطين وجنوب غربي افريقيا في يوم من الايام ، اراضي تقع تحت حكم الانتداب تتكلف من عصبة الامم . اما اليوم فجنوب غربي افريقيا (ناميبيا بالنسبة لكل الافريقيين) هي عملها القليم خاص لجنوب افريقيا ، اما فلسطين فلا تظهر ابدا على خرائط الشرق الاوسط . لقد تم قمع ناميبيا رغم قرارات الامم المتحدة ، وليس لمحكمة العدل الدولية ، لا الرغبة ولا القدرة على حماية مصالح سكان ناميبيا الاصليين ، بسما تجاهل اسرائيل قرارات الامم المتحدة العديدة حول عودة اللاجئين الى وطنهم او العويض عليهم . وقد نفى الزعماء الاسرائيليون مؤخرا حجة ان اللاجئين اي حقوق مشروعة دولية ، بالعودة الى وطنهم .

الاستنتاج

ان الدعم المتبادل ، السياسي والاقتصادي والعسكري ، يوحد بصوره متزايده اهداف ومستقبل كل من جنوب افريقيا واسرائيل . ويمكن قول الشيء نفسه بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية وبعض القوى الغربية الرئيسية . ولهذه الاسباب ، فان اي تحليل للوجود الامريكي في جنوب شرقي آسيا ، يكون غير مكامل من دون الرجوع الى السياسة الامريكية في افريقيا، واي رجوع الى السياسة الامريكية في افريقيا ، وخاصة في افريقيا الجنوبية ، يكون غير مكامل دون الرجوع الى الشرق الاوسط .

وكون حركات التحرر في العالم الثالث قد توصلت الى تكتيكات متشابهة ، لا يعود الى اثارة من الخارج او الى توجيه معركز ، ان ما هو مشترك بين هذه الحركات هو طبيعة الانظمة التي تقطهدها داخل مضمون عالمي لاستراتيجية اقتصادية ، سياسة وعسكرية ، لذلك فانهم تحركوا خلال السنوات الاخيرة نحو التعاون والمشاركة في التكتيكات ، في نضال مشترك .

اما « الحل السلمي » البديل الذي تقدم به الافريقيون والفلسطينيون ، الضحايا المباشرة للعنصرية ، فهو قبول حكومتي جنوب افريقيا واسرائيل ، بدولة غير عنصرية . وهذا يعني التخلي عن التمييز العنصري في جنوب افريقيا، وتجريد اسرائيل من صهيونيتها . ان كلا من حركات التحرير الافريقية والفلسطينية ، قد وافقت على « تعدد الاعراق » ، كالحل السلمي الوحيد لمشكلتهما .

(انتهى)